الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/54/499
27 October 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون
البند ١١٦ (ج) من جدول الأعمال
مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في ميانمار

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ١٩ من قرار الجمعية العامة ١٦٢/٥٣ المؤرخ ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، المعنون: "حالة حقوق الإنسان في ميانمار". فيه طلبت الجمعية إلي أن أواصل مباحثاتي مع حكومة ميانمار بشأن حالة حقوق الإنسان وإعادة الديمقراطية إلى ميانمار، وتقديم تقارير أخرى إلى الجمعية خلال دورتها الثالثة والخمسين بشأن التقدم المحرز في تلك المباحثات. وتقديم تقارير إلى الجمعية في دورتها الرابعة والخمسين وإلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الخامسة والخمسين.

٢ - وحسبما ذكرت في تقارير سابقة، فإنني اعتبر أن الدور الذي عهدت به إلي الجمعية العامة دور يقوم على المساعي الحميدة، وهي أمر يختلف عن مهمة تقصي الحقائق التي أوكلتها لجنة حقوق الإنسان إلى المقرر الخاص.

٣ - وتنفيذا للقرار ١٦٢/٥٣، زار ممثلي الخاص، السيد ألفارو دي سوتو، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، ميانمار من ١٤ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وخلال زيارته، عقد السيد دي سوتو مشاورات مع الأمين الأول لمجلس الدولة للسلام والتنمية، الفريق خين نيونت؛ ووزير الخارجية أو وين أونغ؛ والوزير بديوان رئيس مجلس الدولة للسلام والتنمية العميد دافيد أبيل؛ ووزير الداخلية العقيد تن هلاين. وعقد أيضا مشاورات مع زعماء الأحزاب السياسية، أي الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وأمينتها العامة داو أونغ سان سو كي؛ ورابطة قوميات شان من أجل الديمقراطية؛ وممثلين عن بعض جماعات الأقليات الإثنية، بما فيها حزب ولاية مون الجديد ومنظمة استقلال كاشين.

ثانيا - مضمون المباحثات

٤ - أثرت ومبعوثي الخاص مع سلطات ميانمار وشخصيات سياسية أخرى شواغل الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان كما تتجلى في القرارات التي اتخذتاها على مر الأعوام، وذلك مثل إعادة الديمقراطية وحقوق الإنسان إلى ميانمار. وإجراء حوار يضم الحكومة، والأحزاب السياسية - ولا سيما الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية - والجماعات الإثنية، وضمان الحرية للأحزاب السياسية للاضطلاع بأنشطة سياسية عادية، والإفراج عن السجناء السياسيين، وزيارة المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان، وتمكين لجنة الصليب الأحمر الدولية من الاتصال بالسجناء، وأخيرا وليس آخرا ممارسات السخرة.

٥ - وخلال مباحثاتنا مع السلطات، قررت أنا ومبعوثي الخاص التأكيد على أن أفضل السبل لتحقيق الديمقراطية هو إقامة حوار سياسي جامع مع مختلف القوى السياسية داخل البلد، ولا سيما مع الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، التي كانت قد فازت بأغلبية الأصوات في انتخابات عام ١٩٩٠. وسعى ممثلي الخاص إلى إقناع الحكومة بأنها إن كانت قد استطاعت إجراء مفاوضات مع مجموعات متمردة مسلحة، فينبغي أن يمكنها توسيع هذه المحادثات لتشمل الأحزاب السياسية غير المسلحة. وأنهى أيضا إلى السلطات الشواغل التي تعم المجتمع الدولي بشأن الأحكام القاسية وغير المتناسبة التي صدرت في حق الذين قاموا بأنشطة سياسية سلمية. ورأى أنه لا يمكن لهذه الإجراءات إلا أن تؤثر بشكل سلبي على الهدف الذي تتوخاه الحكومة ألا وهو الرجوع بالبلاد إلى الديمقراطية. وذهب إلى أن انتقاد الحكومة، ما دام التعبير عنه سلميا، يشكل جزءا لا يتجزأ من الحياة السياسية العادية لجميع الحكومات الديمقراطية وينبغي ألا يكون سببا للحد من حريتي التعبير والتجمع. وحثثت أنا وممثلي الخاص الحكومة مرة أخرى بشدة على السماح بقيام المقرر الخاص بزيارة البلد لكي يمكنه تقديم تقرير عن حالة حقوق الإنسان على الطبيعة، دون الاضطرار إلى الاعتماد على مصادر غير مباشرة. ومع أن السيد دي سوتو اعترف بالأنباء التي تفيد بأن الحكومة قد أوقفت العمل بما في القوانين الموروثة عن عهد الاستعمار البريطاني من أحكام تسمح لها باقتضاء السخرة، فإنه حث الحكومة على إلغاء هذه القوانين حتى يمكن ملاحقة الذين يرتكبون ممارسة السخرة قانونا.

٦ - وقد علمت ببالغ السرور أن لجنة الصليب الأحمر الدولية بدأت تقوم بزيارات للسجون وأماكن الاحتجاز الأخرى طبقا لإجراءاتها الاعتيادية. وأكدت الحكومة لمبعوثي الخاص أنها ستواصل التعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية. وذهبت الحكومة بشأن الإفراج عن السجناء السياسيين إلى أن الأشخاص المعنيين ليسوا بسجناء سياسيين وأنهم يفرج عنهم بين الفينة والفينة.

٧ - وبخصوص زيارات المقرر الخاص إلى ميانمار، كررت الحكومة الإعراب عن عدم رضاها عن التقارير التي كتبها منذ تسلمه لمهمته. وترى الحكومة أن تلك التقارير متحيزة وتعتمد على معلومات آتية من مصادر مشكوك فيها. غير أن وزير الخارجية صرح لأول مرة أن الحكومة "ستنظر جديا" في أمر زيارة يقوم بها مقرر خاص، دون إشارة إلى الموعد الذي يمكن أن تتم فيه تلك الزيارة.

٨ - وفيما يتعلق بأعمال السخرة، قال وزير الخارجية أنها لم تعد تمارس في ميانمار، وذلك لأنه لم يعد هناك أي قتال ضد الجماعات المتمردة وبالتالي فإنه ليست ثمة حاجة إلى اقتضاء أعمال السخرة من المدنيين. وقال إن الاتهامات التي وجهت إلى حكومته بشأن أعمال السخرة ذات دوافع سياسية، وبين أن الحكومة قد اتخذت إجراءات لوقف تنفيذ قانون القرى وقانون المدن اللذان سمحا بممارسة أعمال السخرة دون إلغائهما.

٩ - وفيما يتعلق بالحوار مع الأحزاب السياسية والجماعات الإثنية والجهات السياسية الفاعلة الأخرى، أكدت الحكومة على أن الصدق والاحترام المتبادل شرطان جوهريان في إقامة أي حوار، وهو أمر حرصت عليه الحكومة في تعاملها مع الجماعات الإثنية. ولاحظت الحكومة أن الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية لم تصدر عنها أي إشارة تنم عن مثل هذا الصدق أو الاحترام المتبادل، مما يجعل الحوار معها "شديد الصعوبة". وقالت سلطات ميانمار إن أحد السبل للبرهنة على هذا الصدق هو إظهار الرغبة في "العمل البناء" بدلا من مهاجمة كل ما تفعله الحكومة. وأعربت الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، بدورها، عن استعدادها المتواصل لفتح حوار مع الحكومة في أي وقت.

١٠ - وبين ممثلو بعض الجماعات الإثنية التي عقدت اتفاقات وقف إطلاق النار مع الحكومة أنهم يريدون إقامة حوار سياسي مع الحكومة، ولكن ليس في المؤتمر الوطني، الذي لا تشارك فيه بعض الجماعات الإثنية. وقالوا إن الحاجة تدعو إلى عقد مؤتمر أكثر شمولا يضم ممثلي كل الجماعات الإثنية كبيرة وصغيرة فضلا عن الأحزاب السياسية والحكومة. وأعرب الكثير من ممثلين الجماعات الإثنية الذين التقى بهم ممثلي الخاص عن رغبتهم في رؤية حوار سياسي بين المعارضة السياسية، ولا سيما الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية ومجلس الدولة للسلام والتنمية الحاكم.

ثالثا - مشاركة البنك الدولي

١١ - خلافا لما كان عليه الأمر في البعثات السابقة، رافق أحد مسؤولي البنك الدولي ممثلي الخاص بصفته مستشارا له بهدف مساعدته في شرح جوانب التعاون التي يمكن أن تتيحها المؤسسات المالية الدولية لميانمار والشروط التي تقتضي تلك المؤسسات استيفاءها للقبول بالتعاون. وقد تم ذلك استنادا إلى مشروع تقرير للبنك عنوانه "ميانمار: تقييم اقتصادي واجتماعي" (سينشر بحلول نهاية عام ١٩٩٩)، وهو حاليا قيد البحث مع سلطات ميانمار. ويفيد البنك الدولي أن ميانمار واقعة في شرك الفقر المدقع رغم مواردها الغنية.

"لقد توقفت معظم مؤشرات الفقر والتنمية البشرية، وبذلك تخلفت ميانمار عن جيرانها وعن معظم البلدان النامية. وتعزى هذه النتائج إلى السياسات المعيبة التي لها أثر سلبي مزدوج: ذلك أن التشويهات الناجمة عن السياسة العامة تعيق قدرة المزارع والمصانع على توليد الفرص لكسب المداخيل، في حين أن ضعف المالية العامة يحول دون الاستجابة بصورة كافية لاحتياجات الفئات

السكانية المنوعة... كما أن عدم تحسين مستويات معيشة معظم السكان... قد يؤدي إلى عواقب وخيمة بالنسبة إلى الفقر والتنمية البشرية والتماسك الاجتماعي في ميانمار".

١٢ - ويوضح البنك الدولي أن ميانمار إذا أرادت تحقيق كل طاقاتها الاقتصادية الكامنة وبلوغ مستويات الازدهار الواسع القاعدة التي تتمتع بها بلدان أخرى في جنوب شرق آسيا، فإن عليها توفير حوافز داخلية جيدة ومؤسسات قادرة من جهة، والحصول، من جهة أخرى، على تمويل خارجي من خلال استثمارات أجنبية عالية الجودة ومساعدة إنمائية رسمية ذات أهداف جيدة التحديد. غير أن حصول ميانمار على دعم المجتمع الدولي لهذا التمويل الخارجي يقتضي منها البرهنة على التزامها بسياسة إصلاحية ذات قاعدة واسعة لا تتصدى فقط للمسائل الاقتصادية التي يناقشها تقرير البنك الدولي، بل تتصدى أيضا لشواغل المجتمع الدولي الأخرى التي تؤثر على علاقته مع ميانمار. كما يذكر البنك في تقريره: "لقد اعتمدت الأمم المتحدة قرارات تعبر عن هذه الشواغل فيما يخص الحقوق السياسية وحقوق الإنسان التي ستؤثر على درجة دعم المجتمع الدولي لميانمار".

رابعا - ملاحظات

١٣ - كما ذكرت أعلاه، فإنني أرحب بالزيارات التي قامت بها لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى السجون وأماكن الاحتجاز، وهو أمر دعت الجمعية العامة حكومة ميانمار إلى السماح به مرات عديدة. غير أني لا أستطيع أن أبلغ عن إحراز تقدم ملموس بشأن المسائل الأخرى التي أثارها المجتمع الدولي مرارا وتكرارا في قرارات متعاقبة للجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان. وأود بكل قوة أن أرى الحكومة تتخذ إجراءات بشأن هذه المسائل كذلك. كما أتمنى أن تترجم إشارة وزير الخارجية بأن الحكومة "ستنظر جديا" في إمكانية زيارة المقرر الخاص لميانمار إلى تحديد موعد لهذه الزيارة في القريب العاجل على نحو يمكن من تقديم تقرير إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الخامسة والخمسين.

- - - - -